مفارقة اسمها العلامات الفارقة؟؟

الرواق
غسان الصالح

من مستهلك بسّن إلى تاجر وصناعي يبحث عن الحماية والعالمية والسكة متجهة إلى توافق مع قوانين واتفاقات دولية وربما اختلاف مع الذات !!

لست أدري إن كان أبو سالم الهاشم في سوق الباله منذ عقدين باحثاً عما يستره وأبناءه مهتما بصدور قانون للعلامات الفارقة، ولست أدري إن كان المئات من الناس المتزاحمين على أرصفة البسطات لشراء الألبسة والأحذية والأطعمة لديهم أي اهتمام ايضاً بذلك ولست أدري إن كان الـ ٥،٥ مليون فقير مهتمين بشراء حذاء بعلامات فارقة أو بدونها، والخمسة ملايين الأخرى الباحثة عن تقنين الاستهلاك ما أمكن... وكفى.. هنا تكمن مقولة: إذا لم يبهر الشعب فدعك منه، ذات بعد واقعي يشعرك بالحرج الثقيل وأنت تسأل الشارع، لكنه الحلم الذي يلامس إحساساً بأن ترى مشاركة فاعلة من الناس في النقاش والحوار والقبول والرفض والتعليق، وأي شيء يشعرك بارتباطها بما يطرح.

هنا، يصبح الخروج من دائرة الحلم لزاماً، لتتوجه بالسؤال إلى أهل الكار، عسى أن تصيب شيئاً مما تريد في استقصائك.

وجع المستهلك

المسألة برمتها لا علاقة لها بالجودة، فهذا موضوع ذو شجون أخرى، ولكنها تؤدي لعلاقة ما بين منتج بهوية وما بين مستهلك يحسن الاختيار لئلا يقع ضحية التقليد والتزوير. وهذه العلاقة لم تتبلور بعد وبتعبير أدق ليست معممة في الوسط الشعبي في ظل ما يعرف بوجع المستهلك في اختيار ما يستهلكه. لكنها مهمة للتاجر وللصناعي وبكل المقاييس.

بعد 61 عاماً

لم ينتصف آذار الماضي حتى ودعت الأوساط التجارية والصناعية مرسوماً عمل به طيلة ٦١ عاماً، ليحل محله القانون رقم ٨ وهو ما سمي حرفياً قانون العلامات الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية المنافسة غير المشروعة.

والقانون في غاية الأهمية برأي الأوساط التجارية والصناعية كونه من ضمن القوانين التي تضع سورية تشريعياً على سكة التوافق مع القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتي تهيؤها للتفاعل بحيوية وفق الانفتاح الاقتصادي مع المناخ الاقتصادي العام وصولاً إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية ورغم هذه الأهمية إلا أن القانون قد نوقش وصدر في جو هادئ عدا عن تحفظات طرحت ولم يؤخذ بها كما فهمنا من غرفة صناعة ريف دمشق.

وعلى كلّ، فالقانون الطويل (١٥٩ مادة) تضمن توضيحاً تفصيلياً عن العلامات الفارقة والمؤثرات الجغرافية والنماذج والرسوم الصناعية، وميزاتها، وآلية تسجيلها، والعقوبات في حال مخالفة نصوصه، والاعتراضات على رفض التسجيل، ونشر الطلبات المقبولة في جريدة حماية الملكية، وطريقة التقاضي وفق المحاكم المختصة.

فالعلامة الفارقة مثلا، لا بد أن تكون مرئية وتكتب بالأحرف العربية على السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني والتي يتم تداولها وإنتاجها في سورية مع جواز إضافة أحرف أجنبية إلى جانب العربية. وقد صدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة التعليمات التنفيذية بعيد شهر من صدوره.

والسؤال هنا: ما الجديد الذي سيضيفه هذا القانون وهل من حراك سنشهده على صعيد النشاط التجاري والصناعي أم أن المسألة مجرد قانون لا أكثر.

المؤشرات الأولية، لا تدل على أي حراك يذكر، إذ لم تسجل سوى ٨٠٧ طلبات لعلامات فارقة ورسوم ونماذج صناعية، وفق أرقام مديرية حماية الملكية الصناعية والتجارية، ويررت ذلك بارتفاع رسوم التسجيل وفق ما ورد في القانون والتعليمات التنفيذية.

تحفظنا

سألت أيمن مولي أمين غرفة صناعة دمشق وريفها عن القانون والتوقع وعن الإقبال الضعيف على تسجيل الطلبات، فأوضح إن المرسوم السابق كان ضعيفا والقانون الجديد يستطيع أن يحمي العلامة الجيدة وكشف أنه تم تسجيل اعتراف على موضوع الرسوم أمام اللجنة المشكلة في مجلس الشعب على أن تحقق بمقدار ٣٥ ٪ ولكن فوجئنا ولدى التصويت على بقاء الرسوم على حالها وأوضح هنا بأن الصناعي يحتاج لتسجيل مئات العلامات ولا يقتصر الأمر على علامة واحدة، فإذا اضطر صناعي لتسجيل ١٠٠ علامة ونموذج ورسم صناعي فانه يحتاج الى ٣،٥ مليون ليرة وهذا رقم كبير يضاف إلى كلفة الإنتاج. وبين أن الصناعيين كانوا مع رفع الرسوم فيما يحق العلامة التجارية وهي تختلف عن الرسم والنموذج الصناعي، حيث يحتاج التاجر إلى عدد محدد من العلامات على عكس الصناعي، حيث بإمكان التاجر أن يضع علامة فارقة على واحدة من عشر عبوات مثلاً، ولذلك لم يميز القانون ما بين الرسم أو النموذج وما بين العلامة، ولذلك سيضطر الصناعي إلى التقليل من تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية وحول انعكاس حماية العلامة الفارقة والرسم والنموذج الصناعي على حماية المستهلك بين أنه تمت المطالبة بالعقوبات الأشد ولكن مع ضرورة التمييز بين من يقلّد علامة وبين من يقلد رسم ما. فقد يتم تقليد عبوات معينة مشابهة لعبوات منتج، لكنها لا تحمل اسمه أو علامته الفارقة وهذا لا يضلل المستهلك، فلو تم تصنيع عبوات مشابهة لعبوات مياه بقين ووضعت اسم دريكيش، فهذا لا يضلل المستهلك كما لو تم وضع اسم المنتج نفسه على عبوات قد تكون مشابهة أو لا. وهنا الفرق بالمستهلك. لذلك كان لا بد من التوضيح فيما يخص العقوبات وتكون اشد فيما لو وقع ضرر على المستهلك جراء التقليد، ولكن لم يأخذ به أيضا

القوننة بدل القرصنة

رغبنا في الاستماع إلى وجهة نظر تاجر دمشقي فتحدثنا إلى نزار قباني عضو غرفة تجارة دمشق فقال إن القانون هو نتيجة حاجة لوضع فيه التباس وبالتالي هو تنظيم لهذه الحاجة ومنع الالتباس، والقانون رقم ٨ جاء كنتيجة طبيعية للتطور الحاصل نحو قانون السوق الذي يتطلب تشريعات تواكب مرحلة التطور.

وتنظيم العلامات التجارية هو عامل مشجع لتطوير التجارة والصناعة وعامل أمان بحيث لا يخشى الصناعي أو التاجر الحالة الفوضائية في ظل سيادة الحالة القانونية والعلمية ولذلك هو حاجة ملحة تتطلبها المرحلة الجديدة في اقتصادنا. ورأى أن العلامة الفارقة توازي من حيث الأهمية الرسم والنموذج الصناعي ولذلك لا بد من النظر إلى المسألة من زاوية واحدة، فتقليد رسم صناعي هو يماثل تقليد علامة فارقة، وفي كثير من الأحيان فإن الاسم يرافق الصورة.

وحول مسالة الرسوم المالية أوضح، بأن القانون هو مشجع للصناعة والتجارة ومرحب به، ولكن كلما قدمنا تسهيلات أكبر للصناعي وللتاجر، كلما كانت الفائدة اكبر للجميع، وخاصة المستهلك.

وكان القباني عضوا في لجنة العلامات الفارقة، وأشار إلى أن الكثير من الآراء قد طرحت وقد أخذ القانون مساحة واسعة من النقاش والحوار، ويرى قباني مع القانون سيخلق حراكاً على كافة المستويات وخاصة أننا بتنا بأمس الحاجة إلى قوننة الأمور بغض النظر عن مسألة الرسوم، فقد آن الأوان للانتهاء من موضوع قرصنة العلامات الفارقة، في الوقت الذي يعني حمايتها تماشيا مع الحضارة والإقتصاد العالمي الذي نحن جزء منه وليس بمعزل عنه حيث لنا وجودنا التجاري المهم ولدينا إنتاج نعتز به وقد دخل الأسواق العالمية والعربية رغم المنافسة الشديدة من قبل دول كثيرة ومنها دول شرق آسيا والصين.

من سيتجرأ؟

عندما اتصلت برئيس غرفة تجارة حلب خلدون أزرق للاستماع إلى وجهة نظره ممثلا عن تجار حلب، فضّل أن يستمع لوجهة نظر تجار حلب أولا من خلال استقصاء لآرائهم ومن ثم يخبرني النتيجة بنفسه.

تجار حلب رأوا في القانون أهمية كبرى، لأن مهمته التفضيل والتوضيح فيما يخص العلامات الفارقة التي تعنيهم كثيرا واعتبروا أن نقاطه في معظمها معبرة عن هذه الأهمية، ولكن من أهم النقاط هي رفع قيمة الغرامات، ومدة العقوبات بالسجن فيما لو قام شخص ما بتقليد علامة فارقة، ولذلك صار لزاما على أية فئة مقلّدة أن تفكر مليا قبل إقدامها على هذه الخطوة، إضافة إلى ما سمع به القانون من قيام دعوات جزائية ومدنية. وكذلك ساهم في صنع محاكم مختصة ومتخصصة في جرائم التقليد. وهنا تمنى رزق وتجار حلب أن تسارع وزارة العدل فيما يتعلق بموضوع محاكم المال المختصة وأن تكون هناك سرعة في حسم المنازعات.

حتى أن التاجر لم يعد يخشى من البضائع الداخلة إلى القطر إذ أعطي الحق للتاجر وفيما لو قام بتسجيل علامة فارقة لمنتج معين، أن يوقف منتج مماثل دخل القطر بالعلامة نفسها، ويستطيع أن يوقفها ويحجز عليها، وهذا يدفع بها للآخرين بالتفكير مليا قبل إدخال بضائع تحمل علامات فارقة ذاتها لبضائع موجودة في الداخل.

ورأى أن القانون سيخلق حراكاً نتيجة حالة الاطمئنان التي ستسود الأوساط التجارية والصناعية ولا مشكلة جزاء رفع الرسوم أثناء تسجيل العلامات الفارقة والمهم دائما هو النتيجة. على كلّ، القانون صار ضمن التنفيذ، ووفق الأرقام هناك ٧٥ طلبا قد قدم منذ بداية العام حول تقليد في علامات فارقة ورسوم ونماذج صناعية وان أكثر من ١٠٨ آلاف علامة تجارية وصناعية قد سجلت منذ عام وحتى الآن، ومن الطبيعي أن تشهد ولادة لحراك جديد سيطال حتى القضاء إثر نشوء محاكم مختصة بحاجة

لأن تقام في كثير من المجالات وليس فقط مع المجال التجاري أو الصناعي

ويبقى الأهم، هو الوصول إلى حالة من التوافق مع عقل وحاجة المواطن، وصورة المنتج وكلفته، قبل الوصول إلى حالة من التوافق مع القوانين والاتفاقات الدولية وهذا يحتاج إلى عملية تشاركية مسؤولة عن أحيائها مكونات المجتمع الحكومية والمدنية وفق أطر تحدد حاجة المواطن وظروفه، وحاجة التاجر والصناعي وظروفه، ووضع القانون في سكته الصحيحة دون تراجع أو تردد.